الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/16

24 October 2007

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثالث والخمسون
مونتريال، 26-30 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

التعاون الثنائي

تلقت أمانة الصندوق طلبات التعاون الثنائي التالية:

عنوان المشروع	الوكالة الثنائية
شبكات الإنفاذ الجمركي الأفريقية للمنطقة الأفريقية لمنع التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة للأوزون في منظمات التجارة دون الإقليمية الأفريقية (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)	فرنسا
خطة إدارة الإزالة النهائية لمنغوليا (الشريحة الثانية)	اليابان

ان وثائق ما قبل الدورات قد تصدر دون اخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

لأسباب اقتصادية، لقد تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدد، فيرجى من المندوبين أن يأخذوا نسختهم معهم الى الاجتماع وألا يطلبوا نسخا اضافية.

ملاحظة على تنظيم هذه الوثيقة

1 – تُقدم هذه الوثيقة نظرة عامة على طلبات الوكالات الثنائية وما إذا كانت مؤهلة للاعتماد من قبل اللجنة التنفيذية في ضوء الحد الأقصى لمستوى التعاون الثنائي المتاح لعام 2007. وهي أيضاً تتضمن إشارات بالإحالة إلى الوثائق ذات الصلة للاجتماعات التي تتضمن معالجة للطلبات الثنائية. ولا توجد في هذه الحالة سوى وثيقة واحدة بمشروع من هذا القبيل تتضمن طلب حكومة اليابان، وتوجد إشارة بالإحالة بشأنها إلى بند آخر من جدول الأعمال.

2 – والطلب الوحيد الذي تعالجه هذه الوثيقة بالكامل هو طلب مقدم من حكومة فرنسا بشأن إقامة شبكة أفريقية للإنفاذ الجمركي. وتتضمن هذه الوثيقة أيضا التوصية المعتادة بشأن سنة إسناد التعاون الثنائي وترد على هيئة توصية عامة في نهاية الوثيقة.

مقدمة

3 – تسلمت الأمانة ما مجموعه طلبان للتعاون الثنائي بقيمة 650 231 دولارا أمريكيا (بما في ذلك رسوم الوكالة) لاعتمادهما في الاجتماع الثالث والخمسين. وتقدم هذه الوثيقة، حسب الوكالة الثنائية، المشروعين المعروضين على اللجنة التنفيذية للنظر فيهما.

4 – ويقدم الجدول 1 ملخصاً لقيمة الطلبات وعددها حسب الوكالة الثنائية.

الجدول 1

قيمة وعدد مشروعات التعاون الثنائي،
حسب الوكالة الثنائية (بما فيها رسوم الوكالة)

الوكالة الثنائية	إجمالي المبلغ المطلوب (دولار أمريكي)	عدد المشروعات
فرنسا	169 500	1
اليابان	62 150	1
المجموع	**231 650**	**2**

طلب مقدم من حكومة فرنسا

المقدمة

5 - يقدم الجدول 2 ملخصاً لطلب التعاون الثنائي المقدم من حكومة فرنسا. ولا تتجاوز قيمة هذا الطلب (500 169 دولار أمريكي)، بما في ذلك أي مشاريع تمت الموافقة عليها في الاجتماعين الحادي والخمسين والثاني والخمسين (500 754 دولار أمريكي) نسبة 20% من إسهامات فرنسا لعام 2007 (159 015 2 دولار أمريكي)، ولم تتعدَّ كندا مخصصاتها لعام 2006.

الجدول 2

الطلب المقدم من حكومة فرنسا والتوصية بشأنه

عنوان المشروع	البلد	إجمالي المبلغ المطلوب (دولار أمريكي)	المبلغ الموصي به (دولار أمريكي)
شبكات الإنفاذ الجمركي لمنع التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة للأوزون في منظمات التجارة دون الإقليمية الأفريقية (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)	المنطقة الأفريقية	150 000	75 000[1]
رسوم الوكالة		19 500	9 750
المجموع		169 500	84 750

[1] شاملا المكون الخاص باليونيب، وذلك بموجب الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/18/53

المنطقة الأفريقية: شبكة الإنفاذ الجمركي (000 150 دولار أمريكي)

وصف المشروع

6 – تتقدم حكومة فرنسا، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، بمشروع لإنشاء شبكة إقليمية للإنفاذ الجمركي في أفريقيا. وسينفذ هذا المشروع من خلال نشاط اليونيب للتواصل الشبكي في إطار برنامج المساعدة على الامتثال (CAP)، وسيتم ربطها بشبكة مسؤولي الأوزون لقارة أفريقيا.

7 – وتنوه الأمانة بأن هذا المشروع يتبع نفس مفهوم مشروع سبق اعتماده لتحسين رصد واردات المواد المستنفدة للأوزون ومراقبتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وجرى تمويله عن طريق الصندوق المتعدد الأطراف كمساعدة ثنائية من السويد، فضلا عن شبكة الإنفاذ لأمريكا اللاتينية التي تم اعتمادها في الاجتماع الحادي والخمسين وتمويلها في إطار الصندوق المتعدد الأطراف. ورغم أن هذا المشروع يرمي إلي تكرار الشبكات الموجودة بالفعل، فإن النهج المتخذ في هذا المقترح يختلف في أنه يسعى للعمل بشكل وثيق جدا مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا على المواءمة بين الأنظمة المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون ومنع التجارة غير القانونية.

8 – وسوف تقتصر الشبكة المقترحة على 38 بلدا من البلدان الأعضاء في شبكة موظفي الأوزون بأفريقيا وعددها 53 بلدا. ويرجع هذا إلى أن هذه البلدان الـ38 أعضاء في المنظمات دون الإقليمية الأربع المشمولة في المشروع. وقد أشار اليونيب إلى أن الخمس عشرة بلدا المتبقية سوف تستفيد أيضا لأنها ستشارك في اجتماعات الشبكة المقترحة وستتاح لها الفرصة لمناقشة الشواغل المرتبطة بأنظمتها الوطنية الخاصة. وسيتولى برنامج المساعدة على الامتثال التابع لليونيب تشغيل شبكة الإنفاذ هذه من خلال الفريق الإقليمي للبرنامج في مكتب اليونيب الإقليمي لأفريقيا.

9 – ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في منع التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة للأوزون عن طريق تعزيز التعاون موظفي الإنفاذ ومنظمات التجارة دون الإقليمية الأفريقية (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) ضمن إطار شبكة مكافحة المواد المستنفدة للأوزون (أودسونيت)/أفريقيا. ويهدف المشروع أيضا إلى تشجيع التعاون بين موظفي الجمارك وغيرهم من مسؤولي الإنفاذ ومراكز التنسيق المتعلق بالأوزون في المنطقة. ويقترح اليونيب أن تكون شبكة الإنفاذ الجمركي لأفريقيا مبادرة مدتها سنتان وأن تعقد ما مجموعه أربعة اجتماعات لموظفي الجمارك والأوزون.وفيما يلي السمات الرئيسية لهذه الشبكة المقترحة:

(أ) إنشاء مركز للتنسيق الوظيفي في كل من المنظمات دون الإقليمية الأربع؛

(ب) تنظيم اجتماعات مشتركة مع مسؤولي الجمارك ووحدات الأوزون الوطنية في سياق اجتماعات شبكة أفريقيا؛

(ج) إعداد من أداتين إلى ثلاث أدوات للإنفاذ؛

(د) التوعية بتطبيق استراتيجيات الإنفاذ على الصعيدين الوطني والإقليمي والنهوض بفعالية تنفيذ التراخيص الوطنية للاستيراد والتصدير؛

(هـ) إنشاء نظام لتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي بهدف تحسين الإبلاغ بالبيانات وتعزيز الرقابة على حركة المواد المستنفدة للأوزون عبر الحدود.

10- يبلغ إجمالي الميزانية المقترحة للمشروع المقدم 000 570 دولار أمريكي، منها مبلغ 000 420 دولار أمريكي سيقوم اليونيب بإدارته ومبلغ 000 150 دولار أمريكي على هيئة مساعدة ثنائية مقدمة من حكومة فرنسا. وسوف يقدم العنصر الخاص باليونيب الدعم لتعزيز كل من المنظمات دون الإقليمية الأربع. كما سيتيح المشاركة لـ 38 من مسؤولي الجمارك بالمنطقة في أربعة اجتماعات تعقد على مدى سنتين (بما في ذلك تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومي). وأخيرا، سوف يدعم اليونيب تبادل المعلومات مع قسمة التكاليف على المنطقة بأكملها. وستتكفل حكومة فرنسا بتكاليف العناصر الأخرى للمشروع بما فيها الخبراء (كالأشخاص المرجعيين والمتكلمين) وإعداد وسائل الإنفاذ وغيرها من وسائل الإدارة.

تعليقات أمانة الصندوق

11 – يقدم مقترح المشروع لمحة عامة عن الوضع الحالي في المنطقة فيما يتعلق بتجارة المواد المستنفدة للأوزون، كما يقدم أمثلة لمناقشات واستنتاجات الاجتماعات السابقة التي نُظرت فيها هذه المسائل. ومن أجل تحديد الالتزام المبدئي بشأن إنشاء مثل هذه الشبكة ومدى الحاجة إليها، التمست الأمانة توضيحاً لما إذا كان قد تم الاضطلاع بمشاورات غير رسمية مع موظفي الجمارك أو موظفي الإنفاذ الآخرين في المنطقة. وأبلغ اليونيب الأمانة بعقد اجتماعات بخصوص الشبكة في عام 2005 شارك فيها بعض كبار مسؤولي الجمارك. وأشار اليونيب إلى أن

مسؤولي الجمارك الذين حضروا تلك الاجتماعات لم يكونوا سعداء بوجودهم كمشاركين ثانويين واقترحوا النص على المشاركة الكاملة من خلال إقامة شبكة لمسؤولي الجمارك. وأكد اليونيب وجود التزام واضح من ممثلي الجمارك في المنطقة ببدء هذا المشروع. غير أنه لم يتمكن من تزويد الأمانة بخطابات مقدمة من مسؤولي الجمارك بالمنطقة تأييدا لهذا المشروع كما طُلب منه.

12 – وأثارت الأمانة أيضا مسألة تتعلق بالنهج الذي يتخذه اليونيب في هذه الشبكة، وهو تقديم الدعم لكل من منظمات التجارة دون الإقليمية. فهذه طريقة جديدة ولم تتبع في الشبكات التي سبقت الموافقة عليها. ومثار الاهتمام هنا هو تقديم الأموال لمراكز تنسيق (وهذا ينطوي على تكاليف مرتبات) غير واضحة الاختصاص، ولم يجر تحديد أدوارها ومسؤولياتها الرئيسية وتوضيحها بشكل كامل. وعلى غرار ذلك، ينبغي أن يكون التنسيق بين هذه المنظمات دون الإقليمية من مسؤولية فريق برنامج المساعدة على الامتثال في المنطقة. وأبلغت الأمانة اليونيب بأن هذا العنصر من عناصر الميزانية غير مستحق للتكاليف الإضافية المؤهلة. وأشارت الأمانة أيضا إلى أنه قد يفضل على ذلك مدخل قائم على الجمع بين ممثلي المنظمات دون الإقليمية لينظروا في إمكانية التوصل إلى اتفاق غير رسمي على نهج إقليمي واحد لرصد المواد المستنفدة للأوزون، ويمكن لجميع البلدان الاستفادة به.

13 – وردا على ذلك، أبلغ اليونيب الأمانة بأن السبب في ضرورة إنشاء مراكز التنسيق المذكورة هو التشجيع على المواءمة بين التشريعات على الصعيد دون الإقليمي والمتابعة مع البلدان العاكفة على إعداد التشريعات. وأشار اليونيب إلى أن معظم بلدان أفريقيا التي لم تضع بعد أنظمة للمواد المستنفدة للأوزون هي على وشك اعتماد هذه الأنظمة ولكن عملية الموافقة تستغرق وقتا طويلا في معظم البلدان الأفريقية. وأكد اليونيب ايضا أنه في حالة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا بصفة خاصة، يمكن لهاتين المنظمتين دون الإقليميتين أن تعتمدا أنظمة تلغي التشريعات الوطنية، على نحو مماثل لما يحدث في الاتحاد الأوروبي.

14 – وفي مناقشات الأمانة مع اليونيب، أشارت إلى أنه رغم تقديم هذا المشروع بوصفه مساعدة ثنائية، فسوف يتعين النظر فيه ضمن سياق ميزانية برنامج المساعدة على الامتثال التابع لليونيب، وذلك لأن إنشاء الشبكات نشاط يدخل في إطار برنامج المساعدة على الامتثال ويجري تمويله بهذه الصفة. وفي موافقة اللجنة التنفيذية على تمويل *أولويات التمويل في إطار خطوط ميزانية برنامج المساعدة على الامتثال بما يراعي تغير الأولويات* (المقرر 26/50). وعندما استوضحت الأمانة من اليونيب ما إذا كان قد حدث تغير في الأولويات من هذا القبيل، أبلغها بأنه في حالة تخصيص ميزانية برنامج المساعدة على الامتثال الحالية لهذا الغرض، فلن تكفي الميزانية للسماح بمشاركة مسؤولي الجمارك.

15 – قارنت الأمانة التكاليف المرتبطة بهذا المشروع بالتمويل المعتمد لشبكة برامج المساعدة على الامتثال في المنطقة الأفريقية، وهي ترى هذه التكاليف معقولة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات التنظيمية واللوجستية والخاصة بالتنقل. غير أن الأمانة لا تعتبر المبالغ المطلوبة لمراكز التنسيق تكاليف مؤهلة، ولا يمكنها التوصية بها.

16- وفي ضوء هذه التعليقات ومتابعة للمناقشات بين الأمانة واليونيب، اتُفق على إمكانية التوصية بالتمويل للسنة الأولى فقط من المشروع، بدون الإخلال باعتماد التمويل للسنة التالية. ويسمح ذلك للشبكة بالحصول على الالتزام الذي كانت تحتاج إليه وضمان استدامة تشغيلها في المستقبل. وينبغي ملاحظة أنه يجري تناول طلب اليونيب أيضا في سياق تعديل برنامج عمل اليونيب.

توصية الأمانة:

17 – توصي أمانة الصندوق باعتماد هذا المشروع لمدة سنة واحدة فقط بمستوى تمويل قدره 000 75 دولار أمريكي، بالإضافة إلى تكاليف دعم الوكالة بمبلغ 750 9 دولارا أمريكيا لفرنسا على أساس ما يلي:

(أ) أن ذلك لا يخل باعتمادات التمويل في المستقبل للسنة المتبقية المقترحة لهذا المشروع؛

(ب) أن الصرف لا يتم إلا حين يزود اليونيب الأمانة بخطابات من البلدان الـ38 بالتصديق على اهتمامها والتزام ممثلي الجمارك فيها تجاه هذه الشبكة؛

(ج) أن اليونيب وحكومة فرنسا، عند طلب التمويل للسنة الثانية، سيعدّان تقريرا مشتركا عن نتائج السنة الأولى من عمل الشبكة.

الطلب المقدم من حكومة اليابان

مقدمة

18- يقدم الجدول 3 موجزا لطلب التعاون الثنائي المقدم من حكومة اليابان. وقيمة هذا الطلب (150 62 دولارا أمريكيا) لا تتجاوز نسبة 20 في المائة المقررة من مساهمة اليابان لعام 2007 (533 872 5 دولارا أمريكيا)، كما أن اليابان لم تتجاوز مخصصاتها لعام 2006.

الجدول 3

الطلب المقدم من حكومة اليابان والتوصية بشأنه

عنوان المشروع	البلد	إجمالي المبلغ المطلوب (دولار أمريكي)	المبلغ الموصي به (دولار أمريكي)
خطة إدارة الإزالة النهائية (الشريحة الثانية	منغوليا	55 000	[1]
رسوم الوكالة		7 150	
المجموع		62 150	

[1] شاملا المكون الخاص باليونيب، وذلك بموجب الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/45

منغوليا: خطة إدارة الإزالة النهائية (الشريحة الثانية) (000 55 دولار أمريكي)

19- ترد تعليقات أمانة الصندوق وتوصياتها في الوثيقة رقم UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/45.

توصيات عامة

20- قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تطلب إلى أمين الخزانة استنزال تكاليف المشروعين الثنائيين الموافق عليهما في الاجتماع الثالث والخمسين على النحو التالي:

(أ) مبلغ 750 84 دولارا أمريكيا من رصيد مساهمة فرنسا الثنائية لعام 2007؛

(ب) مبلغ 150 62 دولارا أمريكيا من رصيد مساهمة اليابان الثنائية لعام 2007.

———